تقرير خاص
بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان
وجرائم الحرب المرتكبة
في السودان
أنقذوا
SAUVER LES

تقرير خاص بتوثيق جرائم الحرب في السودان

يعيش المدنيون في السودان، منذ أبريل 2023، أوضاعًا كارثية في ظل استمرار النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، حيث الهجمات المستمرة التي تستهدف المدنيين، وصعوبة وصول المساعدات الإنسانية للذين هم في أمس الحاجة إليها، مع استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى السودان بما يجعل معاناة المدنيين مستمرة، في ظل سقوط آلاف القتلى والجرحى، ونزوح الملايين من المدنيين.

انتهاكات حقوق الإنسان في السودان

شهد السودان خلال العام 2024 تصاعدًا في الصراعات المسلحة التي خلفت انتهاكات جسيمة ضد المدنيين، وتدهورًا حادًا في الأوضاع الإنسانية، حيث تعرضت مناطق النزاع لقصف عشوائي واستهداف ممنهج للفئات المستضعفة، بما في ذلك النساء والأطفال، مما أدى إلى نزوح الملايين وفقدانهم أبسط حقوقهم الإنسانية.

وتورطت القوات المسلحة السودانية، في جرائم تتمثل في الغارات الجوية والقصف المدفعي الأسواق والمرافق الحيوية، التي استهدفت المدنيين ما أدى إلى مقتل المئات، كما استهدفت الأحياء السكنية في الخرطوم ومدن أخرى، لا سيما خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2024، مما أدى إلى موجات نزوح جماعية.

وقد أدت هذه الانتهاكات إلى تأثيرات واسعة، تمثل أبرزها، في النزوح القسري، حيث بلغ عدد النازحين داخليًا 11.2 مليون شخص منذ منتصف أبريل 2023، وهو ما يعادل خمس السكان، كما شهد السودان انهيارًا في الأوضاع الصحية، وتفشت الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والملاريا نتيجة انهيار النظام الصحي، وأدى استمرار الحرب إلى ارتفاع التضخم، وزيادة البطالة، وندرة الغذاء[1].

ومنذ أبريل 2023، أسفرت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع عن مقتل عشرات الآلاف، وفي العاصمة وحدها، قُتل نحو 26 ألف شخص بين أبريل 2023 ويونيو 2024، وفقًا

[1] تقرير السودان وجع لاينتهي - حصاد عام 2024م، الشبكة الشبابية، https://2h.ae/NLJO

لتقرير صادر عن كلية لندن للصحة والطب الاستوائي، وشهدت الخرطوم بعضا من أسوأ أعمال العنف في الحرب، حيث تم إخلاء أحياء بأكملها[2].

وشهد السودان على مدار فترة الصراع، الكثير من الانتهاكات التي تورط فيها الجيش السوداني، خلال الحرب مع قوات الدعم السريع، وهي انتهاكات تمثل انتهاكاً صارخاً للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتتعارض مع القوانين الوطنية والمواثيق الدولية التي تكفل الحماية للمدنيين، فضلاً عن أنها تضاعف من تمزيق النسيج الاجتماعي الذي تفتت بسبب هذه الحرب.

جرائم ضد الإنسانية

تمثل الانتهاكات التي شهدها السودان، جرائم ضد الإنسانية، فالانتهاكات تمت على نطاق واسع، وبشكل منهجي ضد السكان المدنيين، قد تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي، وتخالف القانون الدولي، بما يؤكد ضرورة أن يكون هناك آليات للمحاسبة التي تضمن الإنصاف على المستوى المحلي والدولي، وضمان عدم إفلات أي شخص قام بانتهاك من العقاب، خصوصاً وأن حكومة السودان صادقت على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية في 2021، وهو يمثل إحدى الآليات التي يمكن أن تحقق العدالة، وبالتالي هناك حاجة إلى الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية، لأن القانون الجنائي السوداني لا يغطي كل الجرائم خصوصاً الانتهاكات الكبيرة.[3]

وقد شهدت العديد من المدن السودانية، أشكال عديدة من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ارتكبها الجيش السوداني خلال العمليات العسكرية، خاصة بعد عمليات الجيش للسيطرة على المدن بما يجعلها تشهد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان عقب هذا الاستيلاء.[4]

وقد تنوعت الانتهاكات، ما بين استهداف المدنيين، وعمليات الإعدام خارج القانون، والاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري، والنهب والتدمير العشوائي للممتلكات، والاعتداءات الجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي[5]، **وذلك على النحو التالي:**

---

[2] مسعفون: قتلى في جنوب الخرطوم بغارة للجيش السوداني، سكاي نيوز، يناير 2025، https://2h.ae/wpGY

[3] "فوضى الانتقام" تثير المخاوف بالجزيرة السودانية ومطالبات بالعدالة، independentarabia، https://2h.ae/PhgV

[4] السودان.. فرار الآلاف من سكان "الكنابي" بعد عمليات "وحشية"، سكاي نيوز، https://2h.ae/YTDP

[5] الأمم المتحدة: حرب السودان تزداد خطورة على المدنيين، العربية، https://2h.ae/egwc

1. استهداف المدنيين

تعرضت أحياء مدنية في ود مدني لهجمات عشوائية، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين، فقد ارتكب الجيش السوداني انتهاكات بحق المدنيين في ود مدني بعد استرجاعها من قوات الدعم السريع.[6]

وأفادت التقارير بمقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم عاملون في المجال الطبي، وبإصابة عدد أكبر من الأشخاص الآخرين في وادي مدني بين 15 و19 ديسمبر 2024، وبعض الاعتداءات مدفوع بأسباب عرقية، كما وقعت أعمال تشويه ونهب بالإضافة إلى استهداف أحد المستشفيات بهجوم مسلّح، واعتقال عشرات الأشخاص، من بينهم أفراد احتجزوا على أساس عرقي وانتماءات قبلية، وشُرد أيضًا ما لا يقل عن 250 ألف شخص[7].

وتم توثيق تعرض أحياء مدنية في ود مدني لقصف عشوائي بالمدفعية والأسلحة الثقيلة، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، ويشكل استهداف المدنيين انتهاكًا مباشرًا للمادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تحظر الهجمات ضد الأشخاص غير المشاركين في النزاع، كما ينتهك ذلك المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تجرم تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين.

وفي 6 يناير 2025، قتل 10 مدنيين سودانيين قتلوا وأصيب أكثر من 30 في غارة جوية نفذها الجيش جنوبي الخرطوم، والضربة التي وقعت الأحد استهدفت "محطة الصهريج بمنطقة جنوب الحزام للمرة الثالثة في أقل من شهر، والقتلى قضوا حرقا وأن بين الجرحى الثلاثين 5 في حالة حرجة لإصابتهم بحروق من الدرجة الأولى.

ويعد قصف محطة الصهريج للمرة الثالثة في أقل من شهر ليس سوى جزء من حملة تصعيد مستمرة، ويعكس أن القصف لا يركز فقط على الأهداف العسكرية، حيث تتركز الغارات على المناطق السكنية المأهولة.[8]

وفي يونيو 2023، قصف مناطق سكنية بالقذائف والصواريخ، حيث شن سلاح الجو السوداني، غارات قصف خلالها تمركزات لقوات الدعم السريع، وشمل القصف شرقي الخرطوم بمحيط

---

[6] اتهامات للجيش السوداني والفصائل المتحالفة معه بقتل واعتقال مدنيين خارج إطار القانون في ود مدني، bbc، https://2h.ae/jzgp

[7] تعليق مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك على الاعتداء على المدنيين في ود مدني بالسودان، ohchr، https://2h.ae/DzaU

[8] مسعفون: قتلى في جنوب الخرطوم بغارة للجيش السوداني، سكاي نيوز، يناير 2025، https://2h.ae/wpGY

شارع الستين، ومنطقة شرق النيل، وهذا القتال وقتها كان يمثل خرقًا للهدنة التي أعلن طرفا الصراع، حيث نفذ الجيش، أثناء سريان الهدنة طلعات جوية قصف خلالها مواقع لتمركز الدعم السريع حول محيط جسر الحلفايا شمال بحري، وأم درمان بمناطق أمبدة، وود البشير، وشارع العرضة والسوق الشعبي[9].

واستهدف الجيش السوداني، المستشفيات والمرافق الصحية، مثل قصف مستشفى شرق النيل، ما أدى إلى مقتل مرضى وعاملين في المجال الصحي، وتعرضت المستشفيات للغارات الجوية ونيران المدفعية، بينما كان المرضى لا يزالون في المبنى، واستُهدف الأطباء بالهجوم، وكلها جرائم حرب محتملة، ووصفت منظمة الصحة العالمية الهجمات بأنها "انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ينبغي أن تتوقف الآن.[10]

كما نفذ الجيش السوداني، إعدامات ميدانية بحق مدنيين يُشتبه في تعاطفهم مع قوات الدعم السريع، فقد أظهر مقطع مصور، أشخاص بزي عسكري وهم يقيدون شابا سودانيا بالحبال، قبل أن يلقوه من أعلى جسر "حنتوب" فوق نهر النيل الأزرق، الذي يربط بين شرق مدينة ود مدني وغربها في ولاية الجزيرة، وأحد الرجال الذين ظهروا في المقطع المصور كان يرتدي سترة عليها شعار كتيبة البراء بن مالك، وهي جماعة مسلحة متحالفة مع الجيش.[11]

2. استهداف البنية التحتية

قام الجيش السوداني، بتدمير منشآت حيوية مثل محطات المياه والكهرباء، كما تم استهداف محطة مياه "المقرن"، مما أدى إلى انقطاع المياه عن آلاف السكان، وشهدت بعض الأحياء انقطاعاً تاما للتيار الكهربائي بسبب الإتلاف الكبير الذي تعرضت له الأسلاك نتيجة القصف المدفعي المتبادل بين الطرفين، كما عاشت أحياء بأكملها لقرابة شهرين معاناة كبيرة في الحصول على مياه الشرب بعد تعطل محطة المقرن الرئيسية التي تمدها بالمياه وصعوبة وصول فرق الصيانة التابعة لهيئة المياه بسبب الاشتباكات المستمرة.[12]

كما تورط الجيش في أعمال نهب المنشآت العامة والخاصة، بما في ذلك المستشفيات والمخازن الغذائية، وقالت "لجان مقاومة ود نوباوي" بأم درمان إن "مسلحين يرتدون أزياء الجيش

---

[9] سلاح الجو السوداني يقصف تمركزات للدعم السريع في الخرطوم، سكاي نيوز، يونيو 2023، https://2h.ae/mOFO
[10] اشتباكات السودان: بي بي سي تقول إن الهجوم على المستشفيات قد يرقى إلى جريمة حرب، مايو 2023، بي بي سي، https://2h.ae/peSx
[11] السودان.. إعدامات ميدانية في ود مدني وأصابع الاتهام نحو الجيش، الحرة، يناير 2025، https://2h.ae/MFoB
[12] اشتباكات بين الجيش والدعم السريع بأم درمان والنيران تلتهم برجا شهيرا بالخرطوم، الحدث، سبتمبر 2023، https://2h.ae/oJBY

السوداني قاموا بنهب 70 بالمائة من منازل الحي"، وذلك بعد أيام قلائل من استعادة الجيش سيطرته على المنطقة التي عانت عمليات نهب وسلب واسعة، وشهد "حي أبوروف"، وهو أحد أحياء أم درمان القديمة العريقة، عدداً من عمليات السرقة والنهب لما تبقى من أثاث ومقتنيات المواطنين، بواسطة أفراد من القوات المسلحة والشرطة، أمام أنظار الضباط والمسؤولين، ما يجعلهم شركاء في الجريمة بالصمت والتغاضي.[13]

ويُعد نهب الممتلكات العامة والخاصة، انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وفقًا للمادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر العقوبات الجماعية وأعمال النهب في مناطق النزاع.

3. الاعتقالات التعسفية والتعذيب

قام الجيش السوداني، باعتقال مئات المدنيين بتهم غير واضحة أو دون محاكمات عادلة، حيث تم توثيق اعتقال عشرات الصحفيين والناشطين الحقوقيين، وأفادت التقارير بممارسة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز، بما في ذلك الضرب والصعق بالكهرباء، كما ورد في شهادات معتقلين سابقين تم الإفراج عنهم، وتم استخدام العنف الجنسي كوسيلة للعقاب والإرهاب، حيث سجلت تقارير موثقة حالات اغتصاب نساء وفتيات في العاصمة الخرطوم.

وفي هذا الإطار شهدت ولاية الجزيرة انتهاكات واسعة عقب سيطرة الجيش على ود مدني، شملت عمليات قتل خارج نطاق القانون، واختطاف، وحرق للمنازل[14]، وتشكل هذه الممارسات انتهاكًا لاتفاقية مناهضة الاختفاء القسري لعام 2006، التي تحظر احتجاز الأفراد في أماكن غير معلنة وحرمانهم من الحماية القانونية.

واتهمت مجموعة "محامو الطوارئ" الحقوقية، الجيش باعتقال مئات المدنيين على أساس عرقي وجهوي، بعد اتهامهم بالتعاون مع قوات الدعم السريع لمجرد انحدارهم من غرب السودان، حيث قامت الخلية الأمنية في ولاية القضارف شرقي السودان باستهداف المدنيين على أسس عرقية، بإشراف قيادة الفرقة الثانية مشاة التابعة للجيش السوداني"، وبعض المحتجزين جرى نقلهم إلى قسم شرطة القضارف، حيث وجهت لهم تهم مختلفة تصل عقوبتها للسجن المؤبد والإعدام.[15]

---

[13] اتهامات لعناصر من الجيش السوداني بـ«نهب ممتلكات» في أم درمان، الشرق الأوسط، https://2h.ae/mtmZ

[14] تواصل ردود الأفعال حول أحداث ولاية الجزيرة والانتهاكات في السودان، دبنقا، https://2h.ae/bnkD

[15] اتهامات للجيش السوداني باعتقال مئات المدنيين لدوافع عرقية، ارم نيوز، https://www.eremnews.com/news/arab-world/46n4hyz

وتعد هذه الممارسة انتهاكًا صارخًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المادة (6) التي تنص على الحق في الحياة، والمادة (14) التي تؤكد على ضمانات المحاكمة العادلة.

واعتقل أيضًا عالم اللغة العربية والمحاضر في جامعة بحري الدكتور سعد عبدالقادر العاقب، في مدينة القضارف، بسبب بحث علمي في "أصول ثقافة عرب غرب السودان في التراث العربي القديم.[16]

وتمثل وقائع الاعتقالات التعسفي والاختفاء القسري، انتهاكًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تنص المادة 9 على حق كل فرد في الحرية والأمان على شخصه، وتحظر الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، وقد ترقى هذه الأفعال إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، خاصة إذا كانت جزءًا من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي مجموعة من السكان المدنيين.

4. استخدام الأسلحة المحظورة

توثق التقارير استخدام الجيش السوداني، لأسلحة غير مشروعة ضد المدنيين، مثل القنابل العنقودية، كما رصدت تقارير منظمة العفو الدولية حالات استخدام هذه الذخائر في أم درمان، واستخدام الذخائر الحارقة في المناطق المدنية، مما تسبب في اندلاع حرائق واسعة وتدمير أحياء سكنية.

ويواجه الجيش السوداني اتهامات باستخدام أسلحة محرمة دولياً، بما في ذلك الصواريخ المزودة بالغازات السامة، لاستهداف مواقع قوات الدعم السريع والمناطق المدنية المجاورة، وتعرضت مناطق سكنية ومرافق حيوية مثل مصفاة الجيلي شمالي الخرطوم بحري لهجمات أسفرت عن إصابات متعددة بين المدنيين والعاملين، مع تسجيل حالات اختناق وإغماء. [17]

ويمثل استهداف الجيش السوداني لمواقع مدنية باستخدام أسلحة كيميائية يشكل تهديداً مباشراً على حياة المدنيين، الذين أصبحوا ضحايا غير مقصودين للصراع المستمر، فقد تعرضت مدينة المهندسين السكنية ومواقع العاملين في مصفاة الجيلي لآثار الغازات السامة، مما أسفر عن إصابة

---

[16] اتهامات جديدة توجه للجيش السوداني بشن حملة اعتقالات عرقية، أخبار السودان، https://www.sudanakhbar.com/1546832

[17] خبراء : عقب تقارير الأسلحة الكيميائية.. البرهان يمضي في طريق الرئيس السابق عمر البشير، الراكوبة، https://2h.ae/TWNZ

عشرات المدنيين والعاملين بحالات اختناق وإغماء، وتأثير هذه الهجمات ليس فقط جسدياً بل نفسياً، حيث يعيش سكان هذه المناطق في حالة من الخوف المستمر من تكرار الهجمات، مما يعمق الأزمة الإنسانية في البلاد[18].

فيما تحث المنظمات الدولية، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على توسيع حظر الأسلحة المفروض على منطقة دارفور ليشمل جميع أنحاء السودان، وعلى محاسبة المخالفين، بعد نشر عناصر من الجيش السوداني، لأسلحة جديدة من صنع أجنبي، مثل الطائرات بدون طيار والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات[19].

وقبل أزمة الحرب الحالية، كشف تحقيق لمنظمة العفو الدولية في سبتمبر 2016، عن استخدام الجيش للأسلحة الكيميائية لقتل وتشويه مئات المدنيين بينهم أطفال في دارفور، وتشير الأدلة للاستخدام المتكرر لما يعتقد أنها أسلحة كيمائية ضد المدنيين، بما في ذلك الأطفال الصغار جداً، وقدرت منظمة العفو الدولية أن ما بين 200 و250 شخصاً قد لقوا حتفهم نتيجة التعرض لمواد مصدرها الأسلحة الكيميائية، وكثير منهم أو معظمهم كانوا أطفالاً.[20]

5. الاعتداءات الجنسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي

أعرب مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه البالغ حيال ورود تقارير متعددة تفيد بوقوع تجاوزات واسعة النطاق وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ود مدني، بما في ذلك اعتداءات ذات طابع عرقي.[21]

وتحدثت تقارير عن تعرض نساء وفتيات في ود مدني لاعتداءات جنسية على يد عناصر من القوات المسلحة، في انتهاك واضح لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبروتوكولات القانون الدولي الإنساني التي تحظر العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة.

وحذّر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية توم فليتشر، خلال زيارة إلى السودان من وباء عنف جنسي تتعرض له النساء في البلد الغارق في الحرب، محذّرا من أن نطاق هذه

---

[18] الجيش السوداني متهم باستخدام أسلحة كيميائية في الخرطوم، برق السودان، https://2h.ae/EdzM

[19] بعد "تدفقها" على طرفي الصراع.. رايتس ووتش تدعو لتوسيع حظر الأسلحة بالسودان، الجزيرة، https://2h.ae/FskJ

[20] السودان: الكشف عن أدلة موثوقة على استخدام الأسلحة الكيميائية لقتل وتشويه مئات المدنيين بينهم أطفال في دارفور، العفو الدولية، https://2h.ae/fiDA

[21] تعليق مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك على الاعتداء على المدنيين في ود مدني بالسودان، ohchr، https://2h.ae/DzaU

الاعتداءات الجنسية "غير مقبول"، وقال فليتشر "أشعر بالخجل لأننا لم نتمكن من حمايتكنّ، وأشعر بالخجل من أمثالي الرجال بسبب ما فعلوه[22]."

6. انتهاك الجيش للقانون الدولي

تمثل الانتهاكات التي ارتكبها الجيش السوداني، انتهاكات واضحة للقانون الدولي، وبشكل واضح يمكن الإشارة إلى مخالفة اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تحظر استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، فاستهداف المستشفيات والمنشآت الطبية يشكل انتهاكًا للمادة 18 من الاتفاقية الأولى.

وتحظر الاتفاقيات أيضًا التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للمعتقلين، وهو ما يتعارض مع المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع.

كما انتهك الجيش السوداني، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فوفقًا للمادة 8 من نظام روما الأساسي، فإن استهداف المدنيين، والتعذيب، والاعتقالات التعسفية، واستخدام الأسلحة المحظورة تُعد جرائم حرب، والمحكمة الجنائية الدولية مخولة بمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتوجد مطالبات متزايدة بفتح تحقيق رسمي حول انتهاكات الجيش السوداني.

وهناك انتهاك للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يتعارض القصف العشوائي والاعتقالات غير القانونية مع الحق في الحياة والأمن الشخصي المنصوص عليه في المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانتهاكات مثل التعذيب والمعاملة اللاإنسانية تتعارض مع المادة 5 من الإعلان التي تحظر المعاملة القاسية أو غير الإنسانية.

7. آليات المساءلة والمحاسبة

تنذر الحرب المستمرة في السودان، بمزيد من المخاطر على المدنيين، في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيين تحت وطأة المواجهات العسكرية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، فالوقائع التي تم توثيقها في السودان على مدار ما يقرب من عامين، والتي تجلت في معركة سيطرة الجيش السوداني على مدينة ود مدني في يناير 2025.

[22] مسؤول أممي يحذّر من "وباء عنف جنسي" ضد النساء في السودان، swissinfo، https://2h.ae/LgEY

وتتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان نتيجة استمرار الانتهاكات، حيث زيادة أعداد النازحين واللاجئين الفارين من مناطق النزاع، حيث وثقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين نزوح أكثر من 3 ملايين شخص، وتؤكد الأدلة الموثقة أن الجيش السوداني ارتكب انتهاكات جسيمة ضد المدنيين خلال الصراع مع قوات الدعم السريع، مما يشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، ويتطلب الوضع تحركًا دوليًا عاجلًا لوقف هذه الانتهاكات وضمان محاسبة المسؤولين عنها، ومن الضروري تفعيل آليات العدالة الدولية لمساءلة الأطراف الضالعة في هذه الجرائم، والعمل على توفير حماية عاجلة للمدنيين في السودان.

فالجرائم التي تم توثيقها في السودان، تمثل جرائم حرب، وتعكس انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فهذه الجرائم تمثل جرائم حرب، حيث أنها شملت الاستهداف العشوائي للمدنيين، والإعدام خارج نطاق القانون، والنهب، والعنف الجنسي، وفقًا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما أن هذه الجرائم تمثل جرائم ضد الإنسانية، فالانتهاكات تمت على نطاق واسع، وبشكل منهجي ضد السكان المدنيين، وتشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي.

وتستدعى هذه الجرائم والانتهاكات، العمل على الوصول لآليات المحاسبة التي تضمن الإنصاف على المستوى المحلي والدولي، وضمان عدم إفلات أي شخص قام بانتهاك من العقاب، خصوصاً وأن حكومة السودان صادقت على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية في 2021، وهي يمثل إحدى الآليات التي يمكن أن تحقق العدالة، وبالتالي هناك حاجة إلى الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية، لأن القانون الجنائي السوداني لا يغطي كل الجرائم خصوصاً الانتهاكات الكبيرة.[23]

وعلى مستوى المساءلة الدولية، يمكن للمنظمات الحقوقية والمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة المسؤولين عنها، بهدف فرض عقوبات دولية على القادة العسكريين المتورطين في الانتهاكات، كما بدأت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية في فرض قيود على بعض القادة العسكريين، فقد أعلنت الخزانة الأميركية فرض عقوبات مالية على رئيس مجلس السيادة السوداني وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان.[24]

---

[23] "فوضى الانتقام" تثير المخاوف بالجزيرة السودانية ومطالبات بالعدالة، independentarabia، https://2h.ae/PhgV

[24] الخزانة الأميركية تفرض عقوبات على البرهان والخارجية السودانية تندد، الجزيرة، يناير 2025، https://2h.ae/bagv

إن هذه الانتهاكات الموثقة تمثل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مما يستوجب تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، وندعو إلى تحرك دولي عاجل لضمان المساءلة ومنع تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل، **ونوصي بما يلي:**

- إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة، حيث يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية الدفع نحو تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتوثيق الانتهاكات وتحديد المسؤولين عنها.
- إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك نظرًا لخطورة الانتهاكات، فينبغي على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات لمحاسبة المسؤولين عبر آليات العدالة الدولية.
- حماية المدنيين، فيتعين على الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ممارسة ضغوط على جميع الأطراف لاحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين من أي انتهاكات أخرى.
- دعم الضحايا، عبر تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية للضحايا، بما في ذلك النساء والأطفال المتضررين من العنف الجنسي.

مقدمو التقرير:

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الخبراء والمتخصيين بحقوق الإنسان، يمثلون العديد من التحالفات والمنظمات السودانية والإقليمية والدولية، إضافة لعدد من الباحثين في مجال الرصد والتوثيق، وفق المعايير المعنية والمرعية في إعداد التقارير الحقوقية، وتوثيق حالة حقوق الإنسان، وبما يشمل رصد وتوثيق جملة الإنتهاكات والتجاوزات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد تم إعداد التقرير في إطار التزام ووفاء المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني السوداينة، بمسئولياتها وولايتها المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان بالسودان. وقد تم تفعيل التقرير مع كافة الهيئات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، في إطار التفاعل مع مختلف الآليات الدولية المتاحة والممكنة، ولتعزيز دورها وإسهاماتها في حماية حقوق الإنسان، وإنهاء المعاناة الإنسانية، وتحقيق المساءلة الجنائية الدولية عن كافة الإنتهاكات والتجاوزات والجرائم غير الإنسانية وجرائم الحرب المرتبكبة في السودان.